العرب
السبت 2021/05/01
السنة 43 العدد 12047

تأجيل الانتخابات «إنجاز» أنقذ عباس من خسارة بدت حتمية

قرار أبومازن يهز ثقة الأوروبيين في القيادة الفلسطينية

ينظر الرئيس الفلسطيني محمود عباس لتأجيل الانتخابات على أنه إنجاز في حد ذاته، فقد حال دون مصير خسارة كان يمكن أن تكون مدوّية، ولكن مراقبين يرون أن تبعات ما أقدم عليه الرئيس أبومازن ستكون جد سلبية على القضية الفلسطينية داخليا ودوليا.

رام الله - نجح الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الفكاك من انتخابات كان يمكن أن تطيح به وبالتيار الذي يسيطر على حركة فتح الأم بإعلان تأجيل الاستحقاقات إلى أجل غير مسمى، لكن الأمر لا يخلو من تداعيات، حيث أن القرار لا يهدد فقط بتكريس حالة الانقسام على الساحة الفلسطينية، بل يضرب مصداقية عباس في مقتل أمام المجتمع الدولي ولاسيما الشركاء الأوروبيين.

وأعلن الرئيس الفلسطيني في وقت متأخر من ليل الخميس تأجيل الانتخابات إلى حين ضمان سماح السلطات الإسرائيلية بإجرائها في القدس. وقال عباس في ختام اجتماع القيادة الفلسطينية في مقر الرئاسة بمدينة رام الله إن القرار "يأتي بعد فشل كافة الجهود الدولية بإقناع إسرائيل بمشاركة القدس في الانتخابات". وأوضح أن بلاده لن تجري الانتخابات دون مدينة القدس المحتلة.

وكان قرار عباس متوقعا لاسيما بعد الانقسامات التي عصفت بفتح والتي أسفرت عن ثلاث قوائم للمشاركة في الانتخابات التشريعية، من بينها قائمة "حرية" التي تشكلت على قاعدة تحالف بين القيادي المفصول عن فتح ناصر القدوة والقيادي الأسير في السجون الإسرائيلية مروان البرغوثي، وكشفت استطلاعات الرأي الأخيرة أنها ستتصدر نتائج الاستحقاق.

> الأمم المتحدة تعرب عن تفهمها لخيبة أمل الفلسطينيين، وتحذر من تفاقم الوضع داخل الأراضي الفلسطينية

وهناك قناعة في الداخل الفلسطيني كما أيضا لدى المجتمع الدولي بأن تأجيل الانتخابات والتي هي في واقع الأمر إلغاء لها بتعلة تحفظ إسرائيل على إجرائها في القدس الشرقية ليست سوى ذريعة مكشوفة للتملص من الاستحقاقات، وأن الإصرار على ربط تحديد موعد جديد لها بتغيير تل أبيب لموقفها سيعني أن الفلسطينيين سينتظرون طويلا وربما لسنوات تجديد شرعياتهم السياسية.

ويرى مراقبون أن عباس ينظر إلى فرض التأجيل على أنه إنجاز ليس فقط لأنه أنقذه من مصير خسارة مدوية، بل أيضا لأنه سيبقي على الانتخابات ورقة يساوم بها في كل مرة.

وأثار القرار غضب الفصائل الفلسطينية واستياء الاتحاد الأوروبي الذي سارع إلى إصدار بيان أعرب من خلاله عن خيبة أمل شديدة لتأجيل الانتخابات، مطالبا بضرورة تحديد موعد جديد دون تأخير.

وقال البيان إن قرار تأجيل الانتخابات الفلسطينية البرلمانية والرئاسية الأولى منذ عام 2006 والتي كانت مقررة في مايو ويوليو مخيب للآمال بشدة.

وأضاف "نشجع بقوة جميع الأطراف الفلسطينية على استئناف الجهود للبناء على المحادثات الناجحة بين الفصائل خلال الأشهر الأخيرة. يجب تحديد موعد جديد للانتخابات دون تأخير".

والاتحاد الأوروبي من أشد المتحمسين لإجراء الانتخابات بغاية تجديد الشرعيات الفلسطينية تمهيدا لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد عمل الاتحاد جاهدا على تذليل الصعوبات أمامها لكن حسابات عباس والحلقة الضيقة المحيطة به حالت دون ذلك.

خيبة أمل

وترى أوساط سياسية أن الموقف الذي أعلن عنه الاتحاد الأوروبي يشي بغضب قد يؤثر على طبيعة العلاقة بين الاتحاد والسلطة الفلسطينية، ولا تستبعد هذه الأوساط أن يرفع الأوروبيون يدهم عن دعم الأخيرة، الأمر الذي سينعكس سلبا على القضية الفلسطينية ككل.

وتظاهر المئات من الفلسطينيين في غزة الجمعة للتنديد بإعلان تأجيل الانتخابات، وجرت التظاهرات بدعوة من حماس في مناطق متفرقة من القطاع.

واتهم القيادي في حماس مشير المصري خلال تظاهرة في شمال غزة، الرئيس عباس بالانقلاب على الانتخابات قبل إجرائها، متهما إياه باتخاذ القدس ذريعة للتهرب. واعتبر المصري أن "قرار تأجيل الانتخابات هو إجرامي لأن أصحابه اتخذوه هروبا من مصير الهزيمة".

وحذرت الأمم المتحدة في وقت لاحق من "تفاقم الوضع" في الأراضي الفلسطينية عقب قرار التأجيل وقال منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند "نتفهم تماما خيبة أمل الفلسطينيين"، معتبرا أن تحديد موعد جديد وفي الوقت المناسب للانتخابات سيكون خطوة مهمة لطمأنة الشعب الفلسطيني بأن أصواتهم ستُسمع.

وقال المحلل بقطاع غزة طلال عوكل إن التأجيل سبب خيبة أمل كبيرة لدى الفلسطينيين الذين كان يأمل معظمهم بأن يكون الوقت حان للتغير. ويتولى عباس السلطة منذ 2005 ويحكم بمرسوم منذ أكثر من عقد.

واعتبر الكاتب شرحبيل الغريب أن "القرار سيزيد المشهد الفلسطيني الداخلي تعقيداً، وسيدخل الشعب الفلسطيني في شرخ سياسي جديد وربما سيدخل الشعب الفلسطيني في نفق مظلم بعد أن كان يُعتقد أن هذه الانتخابات ستشكل له بارقة أمل كبيرة، من أجل إصلاح النظام السياسي ومعالجة إفرازات الانقسام".

وأبدى الرئيس عباس نهاية العام الماضي تحمسا لإجراء الانتخابات في مسعى للتسويق لنفسه لدى الإدارة الأميركية برئاسة جو بايدن بأنه شخص ديمقراطي يؤمن بالتغيير السلمي ويسعى للسلام مع إسرائيل، وقد أعلن في يناير الماضي عن إجراء الانتخابات التشريعية في مايو المقبل على أن تعقبها الانتخابات الرئاسية ثم المجلس الوطني.

هذا التحمس سرعان ما بدأ يذوي مع إظهار إدارة بايدن أن حل القضية الفلسطينية ليس ضمن أولوياتها، رغم تشديدها على دعمها خيار حل الدولتين.

وازداد الموقف تعقيدا بالنسبة إلى عباس مع تفجر خلافات في داخل فتح، وبروز نوازع لقيادات في الحركة ترغب بتغيير جوهري، فكان قرار القيادي ناصر القدوة تشكيل قائمة مستقلة عن فتح ما نتج عنه فصله من الحركة، وشكل التحاق تيار القيادي الأسير مروان البرغوثي بقائمة القدوة، الخطوة التي حسمت قرار عباس بضرورة التأجيل الذي يشكل بالنسبة إليه أهون الشرين.

الحوار الوطني في الأردن يتأرجح بين المتحمسين والمشككين

عمان - تروج الحكومة الأردنية برئاسة بشر الخصاونة لحوار وطني مع القوى السياسية والمجتمعية في المملكة لمناقشة رزمة من الإصلاحات السياسية ومنها تعديل قانوني الانتخاب والأحزاب، لكن شكوكا كثيرة ترافق ما هو معلن، خصوصا وأن الحكومات السابقة كانت تعهدت بالقيام بهذه الخطوة بيد أن هذه التعهدات ظلت معلقة.

تقول أوساط سياسية إن الظروف اليوم مختلفة لاسيما بعد الأحداث التي ضجت بها المملكة في وقت سابق من هذا الشهر، والتي أظهرت مدى الحاجة للسير قدما في تحقيق إصلاح سياسي بات مطلبا ملحا ليس فقط من قبل القوى السياسية والحزبية في المملكة بل وأيضا من شرائح واسعة داخل المجتمع الأردني.

وتشير الأوساط إلى أن التحرك بهذا الاتجاه، مرده قناعة المرجعيات العليا في الدولة بضرورة التغيير، حيث إن الاستمرار في ذات النهج قد يولد ردود فعل لا يمكن استيعابها أو "وأدها" في مهدها، خصوصا وأن الأوضاع الاقتصادية تتجه نحو الأسوأ ولن يكون بالإمكان الاستمرار في تسكين الشارع بتغييرات شكلية، كالتعديلات الحكومية.

وسبق وأن أعلن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في يناير الماضي ضرورة النظر في القوانين المنظمة للحياة السياسية. وقال الملك عبدالله في مقابلة صحافية، إنه انطلاقا من حرصه على "تعزيز المشاركة السياسية، وزيادة مشاركة الأحزاب والشباب في البرلمان، لا بد من النظر في القوانين الناظمة للحياة السياسية، كقانون الانتخاب وقانون الأحزاب وقانون الإدارة المحلية".

وتابع "هدفنا منذ سنوات طويلة، الوصول إلى حياة حزبية برامجية راسخة، تمثل فكر الأردنيين وانتماءاتهم (...) وتعمل من أجل تحقيق تطلعاتهم، عبر إيصال صوتها وممثليها إلى قبة البرلمان".

وجاء موقف الملك عبدالله بعد الضجة التي أحدثتها الانتخابات النيابية، التي خرجت فيها القوى الحزبية بحصيلة "صفرية"، فيما آلت المقاعد لطبقة جديدة شابة، وإن كانت من نفس الخلفية المسيطرة على المشهد البرلماني لعقود.

ويرى مراقبون أن فتح حوار وطني خطوة لا مفر منها بالنسبة للقيادة الأردنية، لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو شكل هذا الحوار وسط خشية من أن تكون الوصفة هي تشكيل لجان حكومية تتولى عملية إصلاح التشريعات الناظمة للحقوق والحياة السياسية، وهي وصفة سبق وأن ثبت عدم جدواها، كما أن الأردنيين أصبحوا يتحسسون من عبارة "تشكيل لجنة"، حيث إن النتيجة معلومة مسبقا.

وعلى إيقاع عملية التسويق الحكومي للحوار الوطني برزت دعوات بضرورة أن يكون هذا الحوار تحت رعاية ملكية لأنه الجهة الوحيدة الموثوقة، بالنسبة للشارع في تحويل التزاماتها إلى أفعال، لاسيما في ما يتعلق بوضع قانون انتخابي "ثوري" يعيد إنعاش الحياة السياسية، ويقطع مع برلمانات تحولت على مدار العقود الماضية إلى أشبه بهيئة دورها المصادقة على مشاريع السلطة التنفيذية.

ويشير متبنو هذه الدعوات إلى أن تولي القصر الإشراف المباشر على هذا الملف من شأنه أن يوصل رسالة بشأن جدية السير في الإصلاحات السياسية المعلن عنها، خصوصا وأن هناك أطرافا سياسية لا تنفك تشكك في وجود إرادة حقيقية للإصلاح.

وكان صالح العرموطي النائب عن كتلة الإصلاح التابعة لجماعة الإخوان استبعد في حديث لوكالة "الأناضول"، حدوث أي تغيير في ما يتعلق بمسألة الإصلاح السياسي وخاصة استحداث قانون انتخاب عصري جديد.

> دعوات بضرورة أن يجري الحوار الوطني تحت رعاية ملكية مباشرة لأنها الجهة الوحيدة الموثوقة، بالنسبة للشارع

ولفت العرموطي "منذ أكثر من أربع سنوات ومسألة تعديل قانون الانتخاب مطروحة ويتم الحديث عنها من رأس الدولة، لكننا لم نشهد شيئا حقيقيا على أرض الواقع". وأضاف "لا توجد هناك إرادة حقيقية للإصلاح السياسي، في ظل تضييق غير مسبوق على الحريات وإلغاء كل مفاهيم الديمقراطية".

وأجريت الانتخابات النيابية في نوفمبر 2020، ضمن قانون القوائم، الذي تم إقراره في 2016، عوضا عن قانون "الصوت الواحد"، الذي لا يختلف عنه كثيرا، إذ يتيح اختيار عدد محدد من قائمة تحتوي على مجموعة من المترشحين، ويحصل على المقعد أعلى الأصوات بينهم.

ولم تتعد نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت العام الماضي 29.9 في المئة، من إجمالي أكثر من 4.6 مليون ناخب مسجل، تنافس خلالها 1674 مرشحا ضمن 294 قائمة على 130 مقعدا، وآلت غالبية المقاعد إلى وجوه لم يسبق لها العمل البرلماني، فيما منيت القوى الحزبية وبينها جماعة الإخوان بخسارة كبيرة.

غضب في يافا: صراع عقاري أم تهجير جديد

تل أبيب - تثير التحركات الإسرائيلية لبيع عقارات قديمة تعود لفلسطينيين هاجروا من منازلهم في عام 1948 وعمليات تجديد للأبنية واسعة النطاق في مدينة يافا حالة من الغضب بين السكان العرب.

ويتهم السكان العرب في حي العجمي، وهو أشهر وأقدم الأحياء التاريخية في يافا، الحكومة الإسرائيلية بالعمل على دفعهم لترك منازلهم لإفساح المجال لإسرائيليين للسكن في أماكنهم ضمن خطط معلنة تهدف إلى جعل المدينة منطقة للأثرياء فقط.

واندلعت توترات الأسبوع الماضي في يافا على خلفية تحركات إسرائيلية لبيع أملاك الغائبين، واتهم السكان العرب السلطات المحلية بإذكاء الصراع القومي عبر طرح مناقصات لبيع تلك المنازل.

وتعرض حاخام مدرسة دينية في حي العجمي ذي الأغلبية العربية لاعتداء من قبل اثنين من السكان العرب أثناء زيارته لشقة للبيع.

وقالت شركة عميدار، وهي شركة إسكان عامة تدير المباني المستهدفة بالبيع، إنه لا توجد نية لطرد الناس. وأضافت أن "العقارات معروضة للبيع أولا للمستأجرين بخصم كبير وبتوجيهات مهنية" ومعظمها يشتريها السكان.

وقبل قيام إسرائيل في العام 1948، كانت يافا مدينة ذات أغلبية عربية يسكنها حوالي 100 ألف نسمة. وخلال حرب 48، فر عشرات الآلاف من الفلسطينيين أو أجبروا على ترك منازلهم.

وبموجب قانون أملاك الغائبين لعام 1950، صادرت الحكومة الإسرائيلية الآلاف من الممتلكات الفارغة وسلمتها لشركات الإسكان العامة التي تديرها الدولة.

عمليات تجديد المباني تخلي يافا من سكانها

ومنذ عام 2011، دفعت الحكومة الإسرائيلية لبيع هذه العقارات لتطوير المزيد من المساكن. وعلى الرغم من منح شاغليها فرصة لشراء هذه المنازل، إلا أن الأسعار غالبا ما تكون مرتفعة للغاية، مما يجبر العديد من السكان القدامى على المغادرة.

وقال إبراهيم الترتير، أحد سكان يافا "تسعون في المئة من الناس هنا بالكاد يكسبون لقمة العيش، ليس لديهم ما يكفي من الطعام. وبالنسبة إلى الشاب الذي يتطلع إلى الزواج، فإن الإيجار يبلغ 5 أو 6 آلاف شيكل (1800 دولار)، لا يشمل الماء والكهرباء والباقي. وكم يتقاضى هو في الشهر؟ 6 آلاف في الشهر. كيف يمكن أن يعيش إذن؟".

وخضعت منطقة الميناء التاريخي في يافا، وهي موطن لحوالي 20 ألفا من السكان العرب، لعملية تجديد واسعة النطاق في العقود الأخيرة بتشجيع من الحكومة.

وتسارعت الخطط الحكومية في السنوات الماضية في مدينة يافا حيث ارتفعت أسعار العقارات وسط زيادة الطلب. ومع انتقال الأثرياء الإسرائيليين والأجانب من مناطق أخرى من تل أبيب إلى يافا، تم طرد سكانها العرب من الطبقة العاملة. وقد أدى ذلك إضافة توترات.

وقال يوسف مشهراوي، وهو من سكان يافا وأستاذ العلاج الطبيعي في جامعة تل أبيب "لقد وصلنا إلى نقطة حيث لا يستطيع العرب شراء منازل إلا إذا كانوا أثرياء للغاية".

وأضاف أن الشباب العرب في يافا ليس لديهم مكان يذهبون إليه، وغير قادرين على تكوين أسر في مسقط رأسهم ويواجهون التمييز في المدن المجاورة التي تقطنها أغلبية كبيرة من اليهود.

ويخشى من أن يصل التوتر في يافا مرحلة خطرة بعد الأحداث الأخيرة التي أصيب فيها الحاخام موشيه شندوفيتش مدير مدرسة ميريم بيافو وهو مستوطن سابق في الضفة الغربية المحتلة، وكان مرتبطا رسميا بعطيرت كوهانيم وهي مجموعة متشددة تستولي على ممتلكات عربية في مدينة القدس لإسكان المستوطنين اليهود.

> الشباب العرب في يافا ليس لديهم مكان يذهبون إليه، ويواجهون التمييز في المدن المجاورة التي تقطنها أغلبية كبيرة من اليهود

وأشعل الحادث الأخير الكثير من الغضب في المدينة حيث واجه السكان العرب المتظاهرين اليهود القوميين، وتحولت المظاهرات إلى اشتباكات مع الشرطة.

وأدان رئيس بلدية تل أبيب، يافا رون هولداي العنف المستجد، لكنه أصر على أن "ما نراه ليس صراعا قوميا بين اليهود والعرب". وأضاف هولداي "أنه نتاج إحباط مستمر لجيل كامل من يافا لا يستطيع الاستمرار في العيش هناك".

وقال عبد أبوشحادة عضو مجلس مدينة تل أبيب من يافا، إنه في حين أن هذا هو الحال في جميع أنحاء البلاد، فإن التطوير السريع في يافا ليس مجرد قضية ثري ضد فقير، مؤكدا أن "وراءها خلفية وطنية وهي جزء من الصراع".

وبينما يحاول البعض نزع الطابع السياسي عن القضية، قال "إنها أكثر من مجرد حرب طبقية. هناك توتر سياسي عميق الجذور يحدث في نفس الوقت، مما يجعل من الصعب التوصل إلى حل عادل ومتساو".

وكتب منظمو الاحتجاج الأخير على فيسبوك أن "الطرد الاقتصادي والترميم الذي يدفع الجالية العربية، وكذلك السكان اليهود الفقراء، خارج المدينة من أجل صفقات عقارية يستمر في ما بدأ في عام 1948". كتب على جدران المدينة بالعبرية والعربية "يافا ليست للبيع".

ودعا مشهراوي، الأستاذ المولود في يافا، إلى بناء مساكن ميسورة التكلفة للشباب العرب في يافا. وقال إنه عازم على الصمود في وجه موجة التغيير المتصاعدة، مؤكدا في الوقت نفسه أنه لن يغادر المدينة "حتى لو سأموت في نهاية المطاف داخل غرفة صغيرة. هذا بيتي وهذه طريقتي في الحياة".